دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر

د.بن طلحة صليحة *

د.معوشي بوعلام **

Résumé :

La situation économique internationale s'est caractérisé par la mondialisation des économies, l'ouverture des frontières aux mouvements de capitaux, les divers changements influençant sur l'industrie bancaire et financière durant ces dernières années, ce qui avaient conduits à définir des normes comptable(IFRS), des ratios de bilan (Cooke, Mac Denough), des exigences de capitalisation au niveau international. Tout ceci avait nécessité l'élaboration des recommandations Bale I et Bale II, mais elles étaient insuffisantes. Le groupe des 20 s'est réuni en Avril 2009 pour contribuer à une réforme profonde des règles imposées aux Banques et institutions financières (Bâle III) et aux assureurs (solvabilité II).L'Accord prudentiel de Bâle II (2004) visait à mieux évaluer les risques bancaireset le risque opérationnel et à imposer un dispositif de surveillance prudentielle et de transparence. Le calendrier d'application de la réforme Bâle III s'étale de 2013 à2019,ses recommandations définitives ont été approuvées lors de la réunion duG20 de Séoul, les 11 et 12 novembre 2010. D'où le but de cet article défini la problématique suivante: Comment contribue les normes Bâle dans la gestion, l'évaluation de risques opérationnels.

الملخص: تميزت الوضعية الإقتصادية العالمية بعولمة الاقتصاد، وفتح الحدود لحركات رؤوس الأموال، وكذا مختلف التغييرات المؤثرة على الصناعة المصرفية والمالية خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى إعداد معايير محاسبية، مجموعة العشرين المنعقدة في سيول 11 و12 نوفمبر2010. عملت اتفاقية بازل IIالصادرة في 2004على تقدير أحسن للمخاطر البنكية ومخاطر التشغيل خاصة وعلى فرض نظام للرقابة الوقائية والشفافية. حدد الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل

* أستاذة محاضرة أ، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

** أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

وظهور نسب الميزانية (كوك، ماك دوناو) مع متطلبات الرسملة على المستوى الدولي. كل هذا أدى إلى ظهور مقترحات بازل I وII، إلا أنها بقيت غير كافية، مما تطلب اجتماع مجموعة العشرين (G20) في أفريل2009من أجل القيام بإصلاحات عميقة تخص القواعد المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية (من خلال بازلIII) وشركات التأمين (من خلال الملاءة المالية).

IIIبين2013 و2019، كما وافقت على التوصيات النهائية في اجتماع من خلال ما سبق، نحاول في هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف ساهمت معايير بازل في إدارة وقياس والتحكم في المخاطر التشغيلية؟.

يهدف هذا البحث إلى تحليل وإبراز حساسية عمليات البنك للمخاطر خاصة التشغيلية وكيفية إدارته، وكيف تدخلت لجنة بازل لتوظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية وتفعيل دورها لأغراض إدارة تلك المخاطر.

مقدمة:

إن الاتجاه المتزايد نحو العولمة، انفتاح الأسواق المالية، التحرير المالي والمصرفي، إرتفاع حدة المنافسة، وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية، أدى إلى تنوع الخدمات المصرفية، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية. ولمقابلة التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، كجزء من متطلبات بازلII. فالعبرة ليس في تحقيق معدل كفاية رأس المال، ولكن إدارة البنوك للمخاطر المصرفية والتشغيلية بالتقليل منها لتأمن الأزمات المصرفية، وتبحث عن وسائل متطورة لتكثيف الرقابة البنكية.

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية 10(*) في 1974بعد تصفية بنك ألماني Herstatt مما أثر على بنوك أخرى،ثم صارت 12 دولة بإضافة إسبانيا ولوكسمبورغ[1]،تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية[2]. توسعت اللجنة إلى16 دولة أخرى في نهاية جوان2009(**). عكفت اللجنة على إصدار معايير دولية تعزز المركز المالي للبنوك،

*الدول الصناعية العشر هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

(1). Antoine Sadi: Bâle II, algee éditions, Paris, 2004.p13.

**أستراليا، البرازيل، الصين، كوريا، الهند، المكسيك، روسيا، هونغ كونغ، سنغافورة، جنوب إفريقيا، العربية السعودية، الأرجنتين، أندونيسيا، وتركيا.

(2).عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص79 .

هي كفاية رأس المال بتحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال، التأمين على الودائع، وتوافر معايير الإفصاح والشفافية، مع التركيز على خطر القرض والأخطار التشغيلية.وعليه، سوف نتعرض لمضمون إتفاقية بازلI،وتجديدها بإتفاقية بازلII، ثم بازلIII، فمن معيار كفاية رأس المال لكوك إلى معيار ماك دوناو، لتطبيق الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر خاصة التشغيلية، فكيف ساهمت معايير بازل في التحكم وإدارة المخاطر التشغيلية؟.

من أجل ذلك قسمنا العمل إلى جزئين يتناول الجزء الأول لعرض اتفاقيات بازل الثلاثة والجزء الثاني يخص المخاطر التشغيلية وكيفية تحكم بازل في تسييرها.

1- مقترحات بازل I: تم إطلاق إتفاقية بازل I في جويلية 1988، وتحسينها عدة مرات خلال السنوات1991، 1995، 1996ليصادق عليها نهائيًا في سبتمبر1997، وتعمل على تحقيق هدفين:

- وقف الهبوط الملاحظ على رأس مال البنوك خلال القرن العشرين(20)خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، و تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي[(3)]؛
- تحقيق إستقرار في النظام العالمي مع تفاقم الديون الخارجية للدول النامية، وإرتفاع الديون المعدومة لبعض البنوك في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، التي حولت إلى أوراق مالية.

يعبر رأس مال المؤسسات المالية والمصرفية عن ذمتها المالية، وعن إمكانية البقاء والإستمرار في النشاط، لهذا يجب أن تتوفر بالقدر الكافي لكسب ثقة المودعين، و لمواجهة المخاطر. جاءت مقترحات بازل في إطار مجموعة من المبادئ تشكل المعايير الأساسية للرقابة المصرفية، بعدد25، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحديد الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة، لتحديد المسؤوليات والأهداف، استقلالية الإدارة، توفير موارد مالية كافية، ثم إقامة نظام لتبادل المعلومات بين المؤسسة والمراقبين مبني على الثقة والحماية؛

(3). سيم كاراكداج Cem Karacadag، ومايكل تايلور Michael Taylor: نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد34، ديسمبر2000، ص50.

- منح التراخيص من السلطات لفتح بنك محلي والموافقة على التغيرات الهيكلية، بتوافر شروط مثل الحد الأدنى لرأس المال، خطة العمل، نظام المعلومات، نظام الرقابة الداخلية للمخاطر الناجمة عنها وعن السوق لإدارتها ومتابعتها، مع ضمان نظام مراجعة مستقل داخلي وخارجي للحسابات؛
- تطبيق أساليب الرقابة المصرفية المستمرة الداخلية والخارجية، بالاتصال مع الإدارة لتوفير لهم التقارير والإحصائيات اللازمة، و السلطة في الفحص الداخلي، أو الاستعانة بمراجعين خارجيين؛
- توفير المعلومات المطلوبة، والتي يحتاجها المراقبون عن الوضع المالي للبنك، من خلال الاحتفاظ بالسجلات والقوائم، من ميزانية وحسابات نتيجة بشكل منتظم؛
- إعطاء الصلاحيات الرسمية للمراقبين المصرفيين لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة عند إخلال البنوك بالمعايير الرقابية؛
- إجراء العمليات المصرفية عبر الحدود بتطبيق أساليب الرقابة العالمية الموحدة والشاملة في الفروع الأجنبية والبنوك التابعة، تستدعي قنوات اتصال بين الجهات الرقابية المحلية والأجنبية.

نتيجة الأزمات المالية التي تعرضت لها المؤسسات المالية الدولية، وظهور أزمة المديونية، انخفض رأسمالها بشكل ملحوظ مع تزايد المخاطر، مما أفقدها ثقة المودعين. لتصحيح الوضع عكفت لجنة بازل على دراسة موضوع كفاية رأس المال لتحديد الحد الأدنى الواجب توافره، ضمن مؤشرات لقياس أداء البنوك، وهي:

- ✓ **جودة الأصول[4]:** تعبر على مدى قدرة البنوك على التوظيف الجيد للموارد متاحة، وعلى تغطية القروض الممنوحة، فجودة الأصول تركز على جودة القروض كنشاط رئيسي للبنوك.
- ✓ **الربحية:** تحسب الربحية كعائد البنك من الأصول الموظفة بمعدل الفائدة على إجمالي الأصول، أو نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي النفقات، أو نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات[5].

---

(4). سمير محمد عبد العزيز: إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين-الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ ، ص 264.

(5). أمين بخيت عسكر: التخطيط الإستراتيجي كأداة لتحسين معايير أداء البنوك التجارية في مصر، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر، 2006، ص 71.

- ✓ **السيولة:** أي نسبة الأصول التي يحتفظ بها البنك التجاري وتتميز بسيولة عالية إلى مجموع الودائع، ويقاس بنسبة الإحتياطي، أو نسبة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، النقدية بالخزينة.
- ✓ **كفاءة الإدارة:** لقياس كفاءة العنصر البشري، أي كفاءة الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك، بمؤشرات كمية (السيولة، الربحية... إلخ) أو وصفية (عدد الفروع، التوسع، نوعية العملاء... إلخ).

يقاس الحد الأدنى لرأس المال حسب لجنة بازل بمعيار كفاية رأس المال، أو معيار **كوك** Cooke(★)لدى البنوك، في حدود8% من مجموع أصولها الخطرة خلال 3 سنوات قادمة، مع نهاية 1992.

معيار كوك = (مجموع رأس المال/ مجموع الأصول الخطرة) ≥ 8%.

تتكون مجموع رأس المال من شريحتين **رأس المال الأساسي** أي حقوق المساهمين (أسهم عادية وممتازة)لا يقل المعيارعن4%، و**رأس المال التكميلي** أي مجموع الإحتياطات والمخصصات والأدوات الرأسمالية المستحدثة الديون التي يزيد عمرها عن5سنوات. أما مجموع الأصول الخطرة فهي عناصر الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها، والتي تطبق على الفقرات داخل وخارج الميزانية[6]:

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول في مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة.

إن الوزن الترجيحي يختلف بإختلاف الأصل والملتزم بالأصل أي المدين، حددته لجنة بازل I من خلال أربعة أوزان أساسية للمخاطر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الأوزان الأساسية للمخاطر حسب لجنة بازل.

أوزان المخاطر الترجيحية	البيـان
صفر%	تخص النقدية والحكومات المركزية أو المكفولة.
%20	تخص الديون على بنوك التنمية الدولية والديون المكفولة أو المضمونة بأدوات دين صادرة عنها (أوراق مالية).
%50	تخص القروض المضمونة والرهونات العقارية المكتبية المشغولة، أو التي سوف يشغلها المدين.
%100	تخص القروض على القطاع الخاص والديون على بنوك الدول ذات المخاطر العالية، وعلى الحكومات المركزية، وعلى أصول البنك من مباني وآلات ومعدات.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع المختلفة المستعملة.

---

(6).عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص96 .

*منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي: OCDE

ورغم تعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلا أن لجنة بازل ركزت على مخاطر الإئتمان، ومخاطر التحويل بين الدول، وعليه فقد صنفت دول العالم إلى مجموعتين، وهما:

- **المجموعة الأولى ذات المخاطر المتدنية:** تخص الدول الأعضاء في لجنة بازل وتنتمي إلى OCDE؛
- **المجموعة الثانية ذات المخاطر العالية،** وتمثل باقي الدول، والتي لا تنتمي إلىOCDE.

أما بلوغ معيار كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك في العالم، فإن لجنة بازل أعطت مهلة أربع سنوات ونصف لتحقيقه إبتداءً من جويلية 1988 إلى نهاية 1992، إعتمادًا على مراحل لتعديل التشريعات، التكييف، وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، دون تدخل في ذلك من لجنة بازل.

2- المعيار الجديد لكفاية رأس المال ضمن مقترحات بازل II:

ساهم معيار كفاية رأس المال للجنة بازلI في تحقيق إستقرار في النظام المصرفي الدولي، إحترام الدول الحدود الدنيا لتقييم مخاطر الأصول، إزالة التفاوت بين البنوك بخلق قدرة تنافسية دوليا، تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال البنوك، لتكون أكثر إرتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها، ومساعدتها على توجيه توظيفاتها في الأصول ذات أوزان المخاطرة المتدنية. رغم ذلك تعرض بازل I لتعديلات ترجع لعدة أسباب:

- ✓ التطور التكنولوجي في الإتصالات[7]، وفي الصناعة المصرفية نتيجة ظهور أدوات مالية جديدة، كالتوريق والمشتقات المالية التي تساعد البنوك على التخلص من مخاطر الائتمان؛
- ✓ إهتمام الإتفاقية بمخاطر الائتمان دون المخاطر الأخرى كمخاطر التشغيل ومخاطر السوق اللذان لعبا دورًا رئيسيًا في أزمات البنوك التي شهدتها بعض الدول خلال التسعينات[8]؛

(7). صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لإتفاقية بازل IIوالدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص16.

(8).معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي على ضوء التطورات المعاصرة، جامعة حلوان، مصر، 2004/05/04، ص 7.

- ✓ القضاء على التمييز بين الدول حسب المخاطر، في فئتين، دول ذات المخاطر المتدنية، و دول ذات المخاطر المرتفعة[9]؛
- ✓ إتمام تحقيق أهداف إتفاقية بازلI، مثل استقرار الجهاز المصرفي، وإختفاء التصادم بين المتعاملين في السوق، التي إختفت في مفاوضات بازلII[10]؛
- ✓ الإهتمام بالمتطلبات النوعية لرأس المال الأدنى اللازم لتسيير عمليات البنوك مع أخرى كمية.

والجدول الموالي، يبن لنا التغيرات التي تحدث عند الإنتقال من بازل I إلى بازل II كما يلي:

الجدول رقم(2): قائمة العناصر من بازلI إلى بازلII.

قائمة العنـاصر	من بازلI إلى بازلII
- حساسية المخاطر:	- تم تقديمها بصفة معدلة.
- مــدى المخاطر:	- تزداد في عدة إتجاهات.
- نسبة الحد الأدنى من رأس المال المطلوب.	- لم تتغير.
	- لم تتغير.
- تعريف رأس المال التنظيمي:	- تم إقتراح ثلاثة طرق مع حوافز لتبني أسلوب متقدم.
- إحتساب الحد الأدنى لرأس المال:	- لم تتغير.
- التعرض لمخاطر السوق:	- تم تقديم مقياس جديد لم يكن موجود من قبل.
- التعرض للمخاطر التشغيلية:	- تمت مراجعة عمليات القياس وإزدادت بدرجة كبيرة.
- التعرض للمخاطر الإئتمانية:	

المصدر: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: مقررات بازل II والتشريعات المصرفية، مجلة الدراسات، المالية والمصرفية، المجلد 14، العدد 3، سبتمبر 2006، ص 21.

ولمواكبة التطورات المصرفية والقضاء على نقائص إتفاقية بازل I، جاءت مقترحات لجنة بازلII ضمن وثائق تمهيدية، في جوان1999، جانفي2001، وأفريل2003، ثم نشرت في جوان2004،

(9). أحمد غنيم: الأزمات المصرفية والمالية الأسباب..النتائج..العلاج مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازلI وبازلII، القاهرة، مصر، 2005، ص 57.

(10). Pierre Yves Thoraval: Vers une Modification du Ratio de Solvabilité, Banque Magazine, N° 599, Janvier 1999, P64.

ليبدأ تطبيقها في سبتمبر2006، وحدد آخر أجل لها 2007[11]، للاهتمام أكبر بالمخاطر البنكية، ولتحقيق الأهداف الآتية[12]:

- تحقيق المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
- تدعيم التوازن في المنافسة بين البنوك ذات النشاط الدولي؛
- ضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والعامة؛
- إدراج مخاطر ونماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كل المستويات؛
- تشجيع البنوك على تطوير أنظمة داخلية لقياس وتقييم مخاطر البنوك وربطها بمستوى الأموال الخاصة[13]؛
- تغيير أوزان المخاطرة، فبعدما كانت تتراوح بين0% و100% أصبحت تتراوح بين 0% و150% بإدخال فئة 150% لتقييم التعاون مع مشروعات القطاع العام غير الحكومية بنفس تعامل البنوك.

تقوم مقترحات لجنة بازل II على ثلاثة دعائم لتحقيق هذه الأهداف، وهي:

أ- الدعامة الأولى. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: لم تغير لجنة بازل معدل كفاية رأس المال8%، ولا المبادئ إتفاقية بازلI، لكن الجديد فيها هو تسمية معيار كفاية رأس المال بمعيار ماك دوناو McDenough، ثم توسيع وتنويع نطاق تطبيقه ليشمل تصنيفات لمخاطر أخرى، هي مخاطر التشغيل(1%) والائتمان(6.6%)، ومخاطر السوق(0.4%)[14].. إن قياس وتسيير مخاطر التشغيل هي مركز تفكير للبنوك ولجنة بازل في إطار تصحيح نسبة كوكCooke، وفهمها يقوم على بناء قواعد معلومات ذات مصداقية حسب دراسة أقيمت في سنة 1999. بالنسبة للمخاطر الإئتمانية، أصبح

(11).Antoine Sadi: Bâle II, algee éditions, Paris, France, 2004 , p15

(12).Banque des Règlements Internationaux (BRI), Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire : Vue d'ensemble du Nouvel Accord de Bâle sur les Fonds Propre, Document Soumis à Consultation, Janvier 2001, P5.

(13). Antoine Sadi: opp- cit, P15.

(14). Mohamed Tahar Bouhouche: le nouveau ratio international de solvabilité, Media BANK: Journal Interne de la Banque d'Algérie, Publication Bimestrielle, n°69, février/Mars 2003, p 25

تحديد أوزان المخاطر بناء على مصادر خارجية[15]، أما مخاطر السوق، فتنشأ خارج بنود الميزانية وتنتج عن تغير أسعار السوق للمخاطر الأخرى التي تواجهها البنوك، كمخاطر سعر الفائدة، أسعار الصرف لمراكز العملات المختلفة، وعليه فإن مجموع الأصول الخطرة أي مقام نسبة ماك دوناو **هي**[16]**:**

مجموع الأصول الخطرة= متطلبات مخاطر السوق×12.5+ متطلبات مخاطر التشغيلي×12.5 +مخاطر القروض المرجحة.

ب- الدعامة الثانية. المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: عززت لجنة بازل II الرقابة بإعطاء فرصة إضافية للسلطات الرقابية لمراجعة متطلبات رأس المال، لتركز على وضعية كفاية رأس المال، وقدرته على مواجهة المخاطر، وتفاديا لانخفاض رأس المال إلى دون المستوى، ليعتمد الفحص الرقابي الجيد وفقًا لمقترحات بازل IIعلى المبادئ الأربعة التالية[17]:

- **المعايير الدنيا:** البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال، كحد الأدنى لكفاية رأس المال بالوسائل التي تراها مناسبة، وفق الأهداف التي تريد تحقيقها، والتحديات وظروف السوق التي تواجهها؛
- **تدخل السوق:** إن خلق نظام يعتمد على مراجعة رقابية لمتطلبات رأس المال وفق ظروف السوق ستدعم عملية إدارة المخاطر، وتحمي استقرارالسوق تفاديً ا لوقوع أزمات مالية، أو إفلاس البنوك.
- **التقييم الداخلي:** من أجل تحقيق معدل كفاية رأس المال تقوم كل مؤسسة مالية بوضع نظام تقييم محكم، تحدد فيه أهدافها، احتياجاتها، وإستراتيجية العم، والمخاطر التي يُمكن أن تواجهها؛
- **المراجعة الإشرافية:** تقوم بها سلطات إشرافية بالتنسيق مع مراقبين أكفاء لمعرفة قدرة البنوك على تحقيق الأرباح و الإستراتيجيات المسطرة، تنفيذ الخطط، وإدارة المخاطر، لمعرفة النقائص في وقتها؛

ج- الدعامة الثالثة. تحقيق الانضباط الفعال للسوق: إن عدم الوقوع في أزمات مالية أو مصرفية يفترض وجود نظام مصرفي قوي ومتين، لا يمكن الوصول إليه إلا بإقامة سوق منظم ومنضبط يقوم على

(15). Banque des Règlements Internationaux (BRI), Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, op.cit., P11.

(16).François Desmicht: pratique de l'activité bancaire, éditions Dunot, Paris, 2004, P253.

(17). سمير محمد عبد العزيز: إقتصاديات و إدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين- الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارة الدولية- مرجع سابق، ص 181.

أساس الإفصاح والشفافية. يخص الإفصاح لكل المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنوك التي تسمح للمتعاملين في السوق بمعرفة حجم وتركيبة رأس المال، حجم وأنواع المخاطر وتقييمها، معالجة الضمانات، تفاصيل عن القروض تخص مواعيد إستحقاقها، ومخصصاتها للديون المشكوك فيها...إلخ[18].

سيساهم إقامة سوق منضبط في رفع مردودية الأموال الخاصة، فتسيير البنوك وفق معايير تخصيص الأموال الخاصة، يعرف مردودية كل قطاع مما يساعد على الحكم عليه، وتؤدي إلى أن تكون البنوك متعددة التخصصات، مع توفير المعلومات الخاصة بها،وتمكين الأطراف المشاركة في السوق من تقييم أداء المؤسسات المالية ومدى كفاءتها وقدرتها على إدارة المخاطر.

3- إتفاقية بازلIII: بازل III هو معيار عالمي للرقابة على كفاية رأسمال المصرف، واختبار الضغط ومخاطر السيولة في السوق التي وافق عليها أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية 2010- 2011. بازل III هو إصلاح القطاع المصرفي التي تنفذها لجنة بازل، هدفه تعزيز سلامة البنوك، والملاءة المالية والقدرة على إدارة مخاطر السيولة.لقد بينت الأزمة المالية نقائص في بازل II ظهرت من خلال مشاكل سوء سير للأسواق المالية، للسيولة، ولوكالات التنقيط، وأكبر مشكلة هي النسبة بين مستوى الأموال الخاصة للمؤسسات المالية والمخاطر التي تواجهها نشاطاتها. في الواقع إن الأصول الأكثر مخاطر هي ممولة بقليل أو بدون أموال خاصة، وهذا ما يدعى " أثر الرافعة "التي تمكن من الحصول على مردودية مهمة تفوق 100% في بعض المهن.من هنا عملت لجنة بازل على البحث على رفع رأس المال كما ونوعا مع أكثر شفافية. ومن أجل ذلك وضعت من قبل لجنة بازل خمسة إجراءات:

- **تعزيز الأموال الخاصة:Renforcement des fonds propres** بإستعمال أسلوبين **الأول** تطوير النوعية بسحب بعض الأوراق المالية الهجينة من بسط نسبة ماك دوناو تدريجيا بنسبة10% سنويا إبتداءا من 2013 ولمدة 10 سنوات، و**الثاني** الرفع من النسب بحلول جانفي2015، فإن نسبة رأس المال ترتفع بما يعادل 2٪ الى7٪من الموجودات المرجحة المخاطر: زيادة في الشريحة1"الأساسية" التي تشكل احتياطاتها "الصلبة" أي الجزء الأكثر متانة المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4.5٪من أصولها. يضاف إلى ذلك تخصيص شريحة"إضافية"بمقدار2.5٪من رأس المال.من جهة أخرى، سيتم الرفع في نسبة الأصول "الذاتية" للبنوك، التي يرُمز إليها بـ «Tier1» من4% حاليا إلى6%.على أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات، من1 جانفي2013وتنفيذها بشكل نهائي في 2019.

(18). JaqueLebhar Bâle: Trois Questions Clé, Banque Magazine,N^0 : 625, Mai 2001,p82.

- **إدخال"وسادة مضادة" «coussin contra-cyclique» Introduction d'un** وضع المنظمين الوطنيين وسادة لمواجهة التقلبات الدورية التي تتراوح بين 0٪ إلى2.5٪من رأس المال، المتكون من نتائج ذات طابع احتياطي عند ارتفاع الدورة، سيتم استخدامه في الأزمة، وإعادة تشكيل فورا خلال النمو. وبالتالي، خارج الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، قد يتم وسادة إضافية لمواجهة التقلبات الدورية وفقا لتقدير الهيئة التنظيمية الوطنية إذا كان يعتقد أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية (وبخاصة التغييرات في نسبة:ديون القطاع الخاص مقيم/إجمالي الناتج المحلي) تزيد من خطر الصدمات النظامية من حيث الحجم.
- **إدخال نسب السيولة Instauration de ratios de liquidité** تعتبر السيولة عامل مهم في حالة أزمة ولم يحظى بأي تشريع على المستوى الدولي، ولهذا قامت بازلIII بوضع نسبتين للسيولة هما:**"نسبة تغطية السيولة"** (LCR)[19]على المدى القصير حيث النسبة تهدف إلى إجبار البنوك على الاحتفاظ بمخزون دائم للأصول السائلة القادرة على تحمل أزمة حادة لمدة 30 يوما المقررة في2015. و" **نسبة صافي التمويل المستقر**"(NSFR)[20]، وهي نسبة على المدى الطويل مكمل هيكلي للمعيار القصير المدى، يضع كل من التمويل الثابت المتاح والتمويل الثابت اللازم لمدة سنة واحدة المقررة في2018. هذه النسب هدفها مواجهة تسرب الودائع غير المحتملة والمكثفة أو التوتر في سوق بين البنوك.
- **إنشاء نسبة الرافعة المالية Mise en place d'un ratio d'effet de levier**عملت لجنة بازل على تطوير إجراء بسيط وشفاف، وغير قائم على المخاطر، ليكون بمثابة تدبير مكمل لمتطلبات رأس المال ذات المصداقية على أساس المخاطر. تحت ضغط من الولايات المتحدة، التي تستخدم لفترة طويلة نسبة الرافعة المالية مع معيار4٪، فإن اللجنة تعتزم تقديم تدبير متكامل مباشرة إلى الدعامة الأولى من إتفاقية بازلII، مع معيار مؤقت 3٪.تعرف النسبة الرافعة المالية على أنها نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول أو الخصوم،أي نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الموجودات وبنود خارج الميزانية بحيث لا تقل عن3%.سوف تصبح نسبة الرافعة المالية جزءا إلزاميا من متطلبات بازلIII.

(19) LCR:liquidity coverage ratio.

(20) NSFR:net stable funding ratio.

مايعاب على نسبة الرافعة المالية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية الخصوم، مختلف مستويات المخاطر، والتعهدات خارج الميزانية. كما تجبر البنوك الأمريكية على استعمال توريق الديون، وأيضا تعتمد على الطرق المحاسبية لحساب النسبة خاصة في المقام عند حساب مجموع الأصول مما يجعلها مختلفة بسبب وجود اختلاف بين الطريقة الأمريكية USGAAP والطريقة الأوروبية IFRS.

- **التخفيض من المخاطر النظامية. Réduction du risque systémique**

تواصل لجنة بازلIII دراسة الحاجة لإشراف متباينة، وفائض رأس مال على مستوى الحد الأدنى من رأس المال المشروط، والسيولة الزائدة، والضرائب، ...حسب الطابع النظامي.إن المعايير المقترحة لتقييم الطابع النظامي هو الحجم، درجة إحلال ودرجة الترابط، والتي يمكن تطبيقها على مؤسسة أو على أنشطة. خلال إجتماع G20 في سيول في نوفمبر2010، اقترح مجلس الاستقرار المالي(FSB) لخلق فئتين من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية: وsifis(المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية) و sifis العالمية، التي تخضع لتعزيز التنظيم.

4-المعالجة الرقابية لمخاطر التشغيل وفق مقترحات بازل:

تُعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و /أو ذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح، والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر وهي:

***الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثه مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطيات مناسبة.

***الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر المتولدة نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة أو في اقتصاد السوق، حيث يعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأسماله لمقابلة تلك الخسائر.

تنشا مخاطر التشغيل بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات[21]وتشمل المخاطر المتولدة عن أخطاء العاملين بالبنك، العطل أو الإتلاف في وسائل إنجاز الأعمال، ومخاطر الإعلام الآلي، أو الناتجة عن غش داخلي، خارجي، مخالفة للقانون، خطأ في العقود، ضعف في الرقابة الداخلية للبنوك، أوفي

(21) طارق عبد العال،إدارة المخاطر،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003، ص208 .

الأشخاص والأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، قد تؤدي إلى خسائر غير متوقعة، وتتمثل في الاحتيال المالي، الاختلاس، التزوير. يقوم البنك بوضع ضوابط تجعله يتأكد من أن عملياته تتم بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة، وان هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات، بمساعدة النظام المحاسبي الذي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن أداء البنك في وقتها.

هناك ثلاثة ميادين رئيسية تظهر فيها مدى فاعلية وكفاءة النظم والضوابط الرقابية وهي[22]:

الهياكل التنظيمية وتشمل تحديد المستويات الوظيفية والمسئوليات والواجبات المترتبة عليها، والصلاحيات الممنوحة لكل مستوى منها وإجراءات اتخاذ القرار.

الإجراءات المالية والمحاسبية وتشمل وجود نظم ولوائح مالية وإدارية ومتابعة الحسابات وإعداد القوائم المالية.

مبدأ الرقابة المزدوجة وتشمل الفصل بين مختلف الوظائف ووجود الرقابة المزدوجة على الموجودات ومراجعة ورقابة فعالة على الحسابات، وكفاية نظم الرقابة والضبط الداخلي.

فنتيجة لتطور الخدمات المصرفية، والاعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية، واتجاه المصارف نحو تحويل المخاطر إلى أطراف أخرى عبر اللجوء إلى الاستفادة من بعض الخدمات المقدمة من قبل موردي الخدمات، تتعرض المصارف إلى مخاطر تشغيلية لا يقل أثرها عن المخاطر الأخرى. ينتج عنها تحديات يتوجب على البنوك التركيز على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارتها، والمساهمة في معالجتها كفئة مميزة من المخاطر، بصورة مماثلة كتعاملها مع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

أشار اتفاق بازل II إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر من المخاطر الهامة التي تواجه المصارف، وعليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل. عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل، بأنها مخاطر الخسائر الناشئة من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو نتيجة لأحداث

(22) سمير الشاهد: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية،اتحاد المصارف العربية، 2003، ص59.

خارجية، ويتضمن التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

يقصد بعدم كفاءة العمليات الداخلية وجود ضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، أخطاء في إدارة العمليات وحسابات العملاء، مثل إدخال البيانات والدخول إلى البيانات غير المصرح لهم وخسائر بسبب الإهمال. إن الخسائر التي تسببها الأفراد بقصد أو بدون قصد، هي عمليات الاحتيال من قبل الموظفين، خطأ معالجة البيانات، والخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء والمساهمين والجهات الرقابية. أما الخسائر الناشئة عن الأنظمة، فتتمثل في انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، وأخطاء البرمجة.

إن المنهج الصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية الذي يختاره مصرف معين، يتأثر بحجمه و تطوره وطبيعة أنشطته ومستوى تعقدها، ويعتمد على مجموعة من المبادئ الخاصة بكيفية تحديد وتقييم ومراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها، لضمان فاعلية إطار إدارة المخاطر التشغيلية، تتمثل في:

- توفر الاستراتيجيات الواضحة والمناسبة التي يعتمدها مجلس الإدارة، والتي تعتبر إطار التحديد المخاطر التشغيلية وقياسها والسيطرة عليها؛
- يجب على مجلس الإدارة أن يضمن خضوع إدارة المخاطر التشغيلية بالبنك إلى عملية تقييم مستمرة ومراجعة شاملة من الإدارة العليا بالبنك وجهات خارجية متخصصة في إدارة المخاطر المصرفية، لتقييم جدوى اعتماد هذه الاستراتيجيات، أو إعداد استراتيجيات بديلة حسب قدرتها الكلية على تحمل المخاطر؛
- يتعين أن تتولى الإدارة العليا التنفيذية مسؤولية تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يقره مجلس الإدارة، على جميع وحدات البنوك، وأن يكون الموظف ونفي كافة المستويات على دراية بمسؤولياتهم فيه. وتتولى تطوير السياسات والطرق والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في كافة أنظمة البنك وأنشطته ومنتجاته؛
- يجب على المصارف خضوع كافة أوجه المخاطر التشغيلية في المنتجات الجديدة والأنشطة والأنظمة وطرق العمل لتقييمها قبل طرحها؛

قدم إطار بازل ثلاثة منهجيات قياس يمكن للمصارف استخدامها لاحتساب قيمة رأسمال إزاء المخاطر، وعلى المصارف أن تتشجع للتحرك على كافة الأساليب المتاحة عند قيامها بوضع نظم وممارسات أكثر تقدما لقياس مخاطر التشغيل. يتوقع من المصارف ذات النشاط الدولي التي تتعرض لمخاطر كبيرة في

عملياتها، أن تستخدم أسلوبا مناسبا لمستوى المخاطر حسب درجة تعقد أعمالها .يسمح لها باستخدام المؤشر الأساسي أو النمطي لبعض أجزاء من عملياته، ويستخدم أساليب القياس المتقدمة للبعض الآخر، ولا يسمح له بالرجوع إلى أسلوب أكثر بساطة، بعد حصوله على موافقة باستخدام أسلوب متقدما بدون موافقة المراقب عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما قرر المراقب أن المصرف الذي يستخدم الأسلوب الأكثر تقدما، ليعد مستوفيا للمعايير التي تؤهله لهذا الأسلوب، فقد يطلب منه العودة لإتباع أسلوب أكثر بساطة لبعض أوكل عملياته، حتى يستوفي الشروط المحددة من قبل المراقب للعودة إلى استخدام الأسلوب الأكثر تقدما، أما منهجيات قياس مخاطر التشغيل فهي:

أ -أسلوب المؤشر الأساسي Approche de Indicateur de Base(BI)

يجب على المصارف التي تستخدم المؤشر الأساسي، أن تحتفظ في حيازتها برأسمال لمخاطر التشغيل، ويساوي نسبة مئوية ثابتة (alpha) من متوسط إجمالي الدخل في السنوات الثلاث السابقة. تُستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل صفرا أو خسارة، وتحتسب متوسط سنتين فقط. إذا حقق المصرف خسارة في سنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق، بأن يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$KBIA = \{\Sigma(GI_{1...n} X \alpha)\} / n$$

KBIA= متطلبات رأس المال لأسلوب المؤشر الأساسي.

GI= إجمالي الدخل السنوي للسنوات الثلاث الأخيرة.

n = عدد السنوات التي يكون فيها الدخل موجب(وهو عادة 3 سنوات).

α =15% وهو المعدل المحدد من قبل لجنة بازل.

وإجمالي الدخل حسب إتفاقية بازل، هو صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد وينبغي أن يكون إجماليا متضمنا أي مخصصات، ويستبعد منه الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع أوراق مالية في سجلات المصرف، الدخل الناتج من نشاط التأمين، والبنود غير العادية[23].

(23). Basel, II Revised Framework, June 2004, P144

ب-الأسلوب النمطي L'Approche Standard

في الأسلوب النمطي تُقسم نواحي نشاط المصارف على ثمانية خطوط هي تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، وأعمال السمسرة بالتجزئة . يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا في نطاق كل خطوط يعمل كدليل على حجم عمليات المنشأة، وعلى الحجم المحتمل لتعرض العمليات للمخاطر في نطاق كل خط. يتم احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل لكل خط عن طريق ضرب إجمالي الدخل في معامل محدد لهذا الخط من الأعمال يرمز له (beta). يتم قياس إجمالي الدخل وإجمالي التكلفة الرأسمالية باعتبارها المجموع البسيط للتكلفة الرأسمالية وفق الأسلوب النمطي، بالنسبة لكل خط من خطوط الأعمال وليس للمؤسسة ككل.

$$KTSA = \Sigma (GI_{1-8} \times \beta_{1-8}) / 3$$

KTSA= متطلبات رأس المال للأسلوب النمطي

GI_{1-8}= إجمالي الدخل السنوي في سنة معينة، لكل واحد من خطوط الأعمال الثمانية

β_{1-8}= نسبة مئوية ثابتة وضعتها اللجنة والمحددة لكل نشاط، كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): معاملات Beta لخطوط الأعمال

خط الأعمال	معاملات Beta : معامل رأس المال
تمويل الشركات	β_1= %18
التجارة والمبيعات	β_2= %18
أعمال التجزئة المصرفي	β_3= %12
الأعمال التجارية المصرفية	β_4= %15
المدفوعات والتسويات	β_5= %18
خدمات الوكالة	β_6= %15
إدارة الأصول	β_7= %12
السمسرة بالتجزئة	β_8= %12

Source: (Basel II, Revised Framework, June 2004, P 144)

ج-أسلوب القياس المتقدم Approche de Mesure Avancée AMA

أسلوب القياس المتقدم هو هدف استراتيجي للبنوك النشطة دولياً والبنوك ذات المخاطر التشغيلية العالية، كما يسمح بالاستخدام الجزئي مع المؤشر الأساسي والطريقة المعيارية. ووفقا له، فإن مطلب رأس المال القانوني يساوي مقياس المخاطر المتولد عن النظام الداخلي للمصرف لقياس مخاطر التشغيل، باستخدام المعايير الكمية والنوعية المتقدمة و يخضع استخدام أساليب القياس المتقدمة للموافقة الرقابية.

يتطلب في أسلوب القياس المتقدم مشاركة فاعلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، تطبيق نظام مخاطر فعال ومتكامل مع أنظمة البنك الأخرى، قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك،مصادر كافية لإدارة المخاطر التشغيلية في الخطوط الرئيسية للأعمال، التحكم بالمخاطر والتدقيق، فترة للمراقبة من قبل السلطات الرقابية تسبق عملية الموافقة للآلية وتقييمها لقدرة المصرف على قياس مخاطره وإدارتها. وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة المصرفية.

الخاتمة:

عرفت الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها تطورا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، وبدأت اتفاقية بازل I بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق كفاية رأس المال، وبعدها جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضلا عن تعدد الأزمات المالية. مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء اتفاقية بازل IIبإعادة النظر في مستلزمات رأس المال، وإعداد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، أضافت إلى الدعامة الأولى الحدود الدنيا لكفاية رأس المال دعامتين جديدتين إحداهما عن الرقابة المصرفية وإعادة مفهوم المخاطرة إلى السوق والأخرى عن لشفافية في نشر المعلومات. لكن الأزمة المالية 2007-2008 أدخلت بعض الإصلاحات من خلال «بازل III» مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي، استحداث مفهوم تعزيز الاحتياطات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، جعل رأس المال أكثر تحديداً وشفافية، ليكون قادراً علي استيعاب أي خسائر فور حدوثها من خلال إلزامية تكوين احتياطي لحماية رأس المال خلال الأزمات، تخصيص رأس مال إضافي مقابل العمليات التجارية، تكوين مؤونات لأخطار متوقعة أثناء الفورة الاقتصادية وفترات الانتعاش، تعزيز مسألة السيولة لحماية المصارف في مواجهة الأزمات المالية في المستقبل

باقتراح أمرين: نسبة السيولة الجاهزة علي المدى القصير، ومدى توفر مصادر التمويل المستقرة لنشاطات المصارف التجارية والتسليفية، تنظيم وتوحيد مركزية سوق المشتقات والاستثمارات العالمية المخاطر، تنظيم ومراقبة عمل وكالات التصنيف الائتماني، وضع قوانين وتشريعات في المصارف المتعلقة بمنح مكافآت وحوافز للعاملين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى المسئولية الكاملة لمجلس إدارة المصرف. مما سبق، يمكن استنتاج واقتراح ما يلي:

أ- النتائج:

- تجعل القواعد الجديدة المصارف أقل إدرارا للربح، لكنها ستجعل النظام برمته أكثر أمنا لأنه ستتوافر حماية أكبر ضد الإفلاس، وبالتالي ستمكن المصارف من تحمل مزيد من الصدمات من دون أن تنهار؛

- تعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها اليوم محورية لتعزيز معايير رأس المال العالمية، تسهم في الاستقرار والنمو الماليين على الأمد الطويل وستقلص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية؛

- إدراج أنواع جديدة من المخاطر ضمن متطلبات رأس المال مثل مخاطر التشغيل، والخسائر الناتجة عنأخطاء العاملين، وعدم كفاءة الأنظمة، فضلاً عن الخسائر الناتجة عن أحداث غير متوقعة على أن تستحوذ تلك المخاطر على نحو 20% من متطلبات رأس المال.

- تُفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازلII عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي؛

- إن عملية الإقراض من قبل البنك لن تتوقف فقط على تقييمات المقترض، بل تتسع لتشمل تقييم البنك للمقترض بوجه خاص وللقطاع الذي يعمل فيه بوجه عام.

- إن من شأن برنامج إدارة المخاطر التشغيلية أن يوفر قدراً من الأمان للبنك، لتأخذ في التقدم باتجاه معالجة المخاطر التشغيلية باعتبارها مميزة من المخاطر؛

- إن اتفاقية بازل III خطوة مهمة للبنوك لتنظيم أمورها وإعادة رسم سياساتها المالية وإجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ثم زيادة الأموال المخصصة كاحتياطات لسد الثغرات المالية وتقليص الأزمات المستقبلية.

ب- التوصيات:

- تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة وتطوير ممارستها في البنوك وتحقيق التميز،لأن الإدارة السليمة تعتبر مهمة لبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل؛

- تنمية الموارد البشرية في البنوك، في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية، بالتدريب المستمر والتعليم، ليكتسبوا كفاءات جديدة في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان، أساليب تحديد قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازلII ، وتحّمل مسؤولية عملهم بشكل مباشر وأكثر شمولية؛

- إدخال مفاهيم حديثة للمصارف والمؤسسات المالية في إدارة المخاطر من أجل تغيير طبيعة دائرتي التفتيش والتدقيق الداخلي بإعتماد أنظمة معلوماتية لقياس المخاطر التشغيلية تمكن من التأكد من حسن تطبيق للرقابة الذاتية في نشاطها وعدم مخالفة السياسات و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة العليا؛

- إمكانية تمتع البنوك الكبيرة ذات الأنظمة المتطورة لإدارة المخاطر– والتي تحظى بالتالي بأوزان مخاطر منخفضة – بمتطلبات رأسمال أقل من تلك المطالبة بها البنوك الأقل حجماً ؛

- إمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بإلزام أجهزتها المصرفية أو بعض البنوك بمعدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً ، إذا رأت ضرورة لذلك؛

- ضرورة قيام البنوك بالإفصاح والشفافية بتوفر المعلومات الكافية باستراتيجيات المخاطر ومتطلبات رأس المال لمجابهة ضغوط السوق وللسعي لتدبير متطلبات العملية الإقراضية؛

- إمكانية حصول البنوك والشركات العاملة في الأسواق الصاعدة على تقييمات أعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول نفسها التي تعمل بها تلك البنوك والشركات؛

- تزايد أهمية دور وكالات التقييم من خلال الأنظمة سواء في عملية تقييم العملاء أو في تقييم البنوك ذاتها.

- ضرورة التعاون والتنسيق بين لجنة بازل والجهات الرقابية المحلية لتتمكن الأخيرة من حسن أداء وظائفها.

المراجع:

1- أحمد غنيم: الأزمات المصرفية والمالية الأسباب..النتائج..العلاج مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل I وبازلII، القاهرة، مصر، 2005،

2- أمين بخيت عسكر: التخطيط الاستراتيجي كأداة لتحسين معايير أداء البنوك التجارية في مصر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر،2006؛

3- سمير الشاهد:المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية،2003 ؛

4- سيم كاراكاداج Cem Karacadag، ومايكل تايلور Michael Taylor: نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 34، ديسمبر2000؛

5- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة و إقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005؛

6- سمير محمد عبد العزيز: إقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين-الصناعة المالية الحديثة وإتجاهات التجارة الدولية-المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ،صندوق النقد العربي:الملامح الأساسية لإتفاقية بازلII والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص16؛

7- ديفييد فولكترس وآخرون، نحو إطار للاستقرار المالي، تقرير مترجم،صندوق النقد الدولي، 1999 ،ص125.

8- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومدى إلتزام البنوك المصرية بها، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان: مستقبل النظام الإقتصادي العالمي على ضوء التطورات المعاصرة، جامعة حلوان، مصر،2004/05/04؛

9- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: مقررات بازلIIوالتشريعات المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 14، العدد 3، سبتمبر2006؛

10- طارق عبد العال: إدارة المخاطر،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003؛

11- Antoine Sadi: Bâle II,algee éditions, Paris, France, 2004;

12- Banque des Règlements Internationaux (BRI), Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire : Vue d'ensemble du Nouvel Accord de Bâle sur les Fonds Propre, Document Soumis à Consultation, Janvier 2001;

13- Basel, II Revised Framework, June 2004;

14- François Desmicht: pratique de l'activité bancaire, éditions Dunot, Paris, 2004;

15- Jaque Lebhar: Bâle: Trois Questions Clé, Banque Magazine, N^0 : 625, Mai 2001;

16- Pierre Yves Thoraval: Vers une Modification du Ratio de Solvabilité, Banque Magazine, N° 599, Janvier 1999;
17- Mohamed Tahar Bouhouch: le nouveau ratio international de solvabilité, MediaBank: Journal Interne de la Banque d'Algérie, Publication Bimestrielle, n°69, février/Mars 2003.
18- Régulation financière- http://www.latribune.fr/entreprise-finance/banque-finance/industrie-financiére/2012051trib000698677/reglementation-bancaire-bale -3- ,consulté le 15/05/2012.
19- Site du Comité de Bâle www.bis.org/bcbs.
20- Sophie Rolland: Réglementation bancaire: Bâle 3 bientôt sur orbite du site internet: http//bourse la tribune.fr/entreprises-finance, consulté le 15/05/2012.
21- Vincent Bénard**:** Chute de Dexia, Bâle III et crise des collectivités locales, http// : économics of contempt.blogs.comconsulté le 06/10/2011.